

الإرهاب كتهديد لا تماثلي لأمن دول غرب أوروبا: الإدراكات والعوائق

Terrorism as an Asymmetric Threat to The Security of Western European Countries: Perceptions and Obstacles

غيريةوت كهيئة*

Abstract:

This article deals with the issue of terrorism as an asymmetric threat to the security of Western European countries. Therefore, I tried to clarify the concept of terrorism as a type of asymmetric conflicts; while addressing its most prominent of the extremist ideological references to the most dangerous terrorist organizations, including the operational structure of each organization. Emphasis has also been placed on the security of Europe, especially in its western part, in confronting terrorist operations, under the current international circumstances like the Islamophobia, the rise of extreme right and the increase of

ملخص:

يتناول هذا المقال موضوع الإرهاب كتهديد لا تماثلي لأمن دول غرب أوروبا، وعليه حاولنا تبين مفهوم الإرهاب باعتباره نوع من أنواع النزاعات اللاتماثلية، مع التطرق لأهم أشكاله وأبرز المرجعيات الفكرية المتطرفة لأخطر التنظيمات الإرهابية، بما في ذلك الهيكل العملياتي لكل تنظيم، كما تم التركيز على أمن أوروبا، خاصة في شقها الغربي، اعتمادا على سياستها الأمنية في التصدي للعمليات الإرهابية في ظل الظروف الدولية الراهنة الإسلاموفوبيا صعود اليمين

(*) – طالبة دكتوراه ، تخصص إدارة النزاعات و بناء السلم ، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة

refugees, have impeded the path of implementing security measures. Key words: terrorism, asymmetric conflict, security, threats, western European countries, terrorist organization.	المتطرف وتزايد عدد اللاجئين وأخرى غيرها أعاققت مسار تنفيذ الإجراءات الأمنية . الكلمات المفتاحية: الإرهاب، النزاع اللا تماثلي، الأمن، التهديدات، دول غرب أوروبا، التنظيم الإرهابي.
--	--

مقدمة:

أنتجت مرحلة ما بعد انهيار المعسكر الشيوعي واقعا جديدا ، أساسه الفواعل اللادولالية فأصبحت الساحة الدولية تشهد العديد من النزاعات الغير قابلة للتحليل السياسي القائم على قاعدة : "حرب دولة . دولة " ، و تم الانتقال إلى قاعدة : "دولة /جماعات خاصة " في ظل عدم تماثل المتنازعين .وبالتالي اتسعت دائرة الأبحاث حول النزاعات لتشمل النزاعات اللاتماثلية ، التي تشكل خطرا حقيقيا على الأمن و الاستقرار الدولي، نتيجة لما يصحبها من مظاهر اقتتال عنيفة وخسائر مادية وبشرية كبيرة و أبرزها الإرهاب الذي أصبح يمس نقاطا مهمة في العالم كانت في وقت سابق تمثل مرجعا للأمن والاستقرار، وهي دول غرب أوروبا. ما استدعى ضرورة تبني إجراءات أمنية محكمة للتصدي لهذا الخطر. وعليه نطرح الإشكالية التالية: كيف أثر خطر الإرهاب على أمن دول غرب أوروبا، وما هي الحلول لإدارته؟

للإجابة على الإشكالية المطروحة قمنا بوضع الفرضية التالية: كلما كانت الإجراءات الأمنية المعمول بها للتصدي لخطر الإرهاب فعالة كلما تحقق أمن أوروبا.

أولا: تحديد المفاهيم:

قبل التطرق الى صلب الموضوع لا بأس ان نحدد بعض المفاهيم دون الخوض في الكثير من التفاصيل فيما يخص كل مفهوم، لذا فضلنا إعطاء تعاريف إجرائية تخدم الموضوع محل الدراسة:

1. مفهوم التهديد:

يعبر التهديد عن حالة من القلق بين الأطراف، حيث تتميز بكثرة التصريحات الإعلامية والرسمية التي تمس المصالح العليا والأمن القومي للدولة. وما يميز التهديد أنه مدرك ولا يكون هناك تحريك للوسائل الدفاعية بالرغم من تميزه بعنصر المفاجأة.¹ وقد يكون التهديد متماثلا بين الأطراف، بحيث تكون التهديدات بين الدول، أي كل طرف يقوم بالاستعداد انطلاقا من مدركاته بقدرات الطرف الآخر، لكن يقترب التهديد من مستوى الخطورة في حالة لا تماثل الفواعل كما هو الحال مع الإرهاب، الذي يدخل في إطار النزاعات اللاتماثلية.

ويمكن تعريف "التهديد على أنه أي فعل يقوم به طرف ما، يراد منه إلحاق الضرر بالآخر." حيث تنقسم التهديدات الى ثلاث أنواع:

أولاً: التهديد تناظري أي شكل عدائي من دولة ما ضد دولة أخرى وتكون المعادلة قوى ضد قوى وبالمفهوم الواقعي توازن القوى،

ثانياً التهديد اللا تناظري وهو أي شكل من أشكال التهديد الذي يأتي جماعة مسلحة أو منظمة ضد دولة ما ويمكن تصنيف الإرهاب ضمن هذا النوع وتكون المعادلة: ضعيف/ قوي، ومن نتائج المعادلة ان الطرف القوي (الدولة) ستضعف وتصاب في حالة الشلل مما يجعلها أكثر هشاشة، بسبب زيادة في ميزانية الدفاع على حساب الاقتصاد.

وثالثاً: التهديد الفوق تناظري أي تهديد تحالف دولي على دولة ما ومعادلتها قوي / ضعيف.

2- مفهوم النزاعات اللاتماثلية:

قبل تقديم تعريف النزاعات اللاتماثلية علينا أولاً ضبط تعريف النزاع.

أ- تعريف النزاع: من المفاهيم التي خضعت لتنوع وتعدد واسع من حيث التعريف، كونه يتداخل مع مجموعة من المفاهيم الأخرى كالتنافس، التوتر، التهديد، الأزمة، الحرب

¹ Raymond Cohen, Threat Perception in International Crises, **Political Science Quarterly**, vol°93,n°1,1978

والصراع. وهو وضع بين طرفين أو أكثر، يوجد بينهما تناقض في المصالح، ويتم التعبير عن هذا التناقض من خلال إجراءات تؤدي إلى الإضرار بالأطراف الأخرى.¹

ب- **تعريف النزاعات اللاتماثلية:** نزاع يدور بين أطراف أو فواعل غير متماثلة في القوة، وعادة ما تكون بين دولة وجماعات تستهدف نشر عقائدها وأفكارها على مجتمعاتها، عن طريق استخدام العنف والتدمير قد يتسع نطاق نشاطها ليشمل دولا متعددة. ويمكن أن يأخذ شكل مقاومة، حرب عصابات في إطار التحرر من المستعمر. أما الأشد خطورة فهو الإرهاب.

3. مفهوم الإرهاب:

لقد تعددت المفاهيم التي حددت لمصطلح الإرهاب نظرا لتداخل صفاته مع صفات العديد من المصطلحات الأخرى كالعنف، الجريمة وغيرها. كما استفادت بعض الدول من ذوبان هذه المفاهيم، وذلك للتحرك السياسي، العسكري والاقتصادي تماشيا ومصالحها.² ومن ناحية أخرى أعطت الأمم المتحدة في كثير من المناسبات العالمية والعديد من دوراتها أهمية بالغة لموضوع الإرهاب نظرا للخطورة التي كان ولا يزال يشكلها على الأمن والاستقرار الدوليين. وعليه بادرت في إعطاء تعريف يكون أقرب شيء للواقع، ولكن في الكثير من المرات تناقضت تعريفاتها كليا مع ما ورد في بنود ميثاق الأمم المتحدة. فعلى سبيل المثال تم طرح سنة 2004 التعريف التالي: "الإرهاب هو كل فعل يتسبب في الموت أو جروح جسمانية خطيرة لمدنيين وغير المقاتلين". وهو ما يتجاهل تماما حركات التحرر والمقاومة ولهذا السبب كانت هناك عديد الدول الراضية للسياسة الاستعمارية والمطالبة بضرورة التفرقة بين الإرهابي والمكافح من أجل الحرية.

كما جاء على لسان الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات: "إنه من المستحيل إعطاء لقب إرهابي مدافع عن قضية عادلة والذي يحارب من أجل الحرية، واستقلال أرضه

¹ سامي إبراهيم الخزندار، إدارة الصراعات وفض المنازعات، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2014، ص 62

² فرغلي هارون، الإرهاب العولمي وانحياز الإمبراطورية الأمريكية، ع 2 الأردن: دار الوافي للنشر، ب س ن ص 20

من المعتدين والمستعمرين..."¹و كان ذلك تأكيدا على ضرورة التفرقة بين الثوري الذي يناضل في سبيل الوطن، و الإرهابي الذي يهدف لزراعة الخوف و القتل.

أ- أشكال الإرهاب:

وللإرهاب أشكال متعددة تطورت مع التقدم العلمي والتكنولوجي، بحيث أصبح خطر الإرهاب لا يخص دولة واحدة وإنما عابر للقارات. كما وأن الوسائل المستخدمة لم تعد نفسها، إذ لا تقتصر على الوسائل التقليدية كالمفجرات و الأسلحة البيضاء وإنما تعدت ذلك بتوظيف السبرانية* في عدة عمليات إرهابية، من خلال الدعاية، التخطيط والتجنيد عن بعد، وكذا تنفيذ المخطط الإرهابي دون التواجد في مسرح العمليات ما يساعد على تفادي الاعتقال أو إصابة المنفذ.

ومن بين أبرز الأشكال نجد إرهاب الدولة (State or Regim Terrorism) الذي يقوم على امتلاك الدولة لوسائل القوة والقهر واستخدامها في إطار العنف السياسي، إما في الداخل أو الخارج، كما حدث في غواتيمالا (1965-1995)، أين سجلت نحو 200.000 قتيل و45.000 مفقود. نفس الشيء في تيمور الشرقية (1975-1993) حيث سجلت نحو 200.000 قتيل و تستخدم فيه الحكومة العنف ضد الشعب خاصة الأقليات.² كما حدث في بورما بحق مسلمي الروهينغا. هذا النوع من الإرهاب عبارة عن ميكانيزم التحكم الاجتماعي، أين يتم الانتقال من الاستخدام الشرعي للقوة إلى الاستخدام الغير شرعي بدافع الحماية. وأحسن مثال على المستوى الخارجي ما قامت به الولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس الأمريكي السابق ريغن، أين قام بتمويل مقاتلي طالبان في إطار الحرب ضد السوفييات وجماعة الكونتراس بنيكاراغوا بغية إسقاط النظام بها. وهناك أنواع أخرى لا تقل خطورة عن إرهاب الدولة، كالإرهاب البيولوجي (Bio – Terrorism)، حيث يستخدم

¹Keven Katouya, **Réflexion Sur Les Instruments de Droit Pénal et Européen de Lutte Contre Le Terrorisme**, Thèse de Doctorat en Droit, Faculté de Droit et de Sciences Economique et Gestion, Université Nancy2, Paris, 2010. p.p.7-11

*الإنترنت خاصة وسائل التواصل الاجتماعي

²Keven Katouya, Ibid, pp27-28

الإرهابيون المواد الكيميائية لتحقيق أغراض سياسية، من خلال الهجوم على المواقع البيولوجية أو استعمال الكيماويات كقنابل بديلة للقنابل التقليدية كما حدث في سوريا. ومن ناحية أخرى يتم استخدام مستخلصات بعض الفيروسات القاتلة كالإيبولا لما له من قدرة على سرعة الانتشار وإسقاط العديد من الضحايا خاصة في الكتلة الغربية لإفريقيا. وتعتمد الجماعات الإرهابية إلى تحطيم كل ما هو مهم في الدولة كالمؤسسات الإدارية، السياسية، الثقافية وتركز أكثر شيء على المؤسسات الاقتصادية عبر حرق المصانع، القضاء على الثروة الزراعية والماشية، ما يخلق العديد من المشاكل المجتمعية كالبطالة، المجاعة، الانحراف، المديونية والتعبئة للخارج وكذا انعدام الاستثمارات الأجنبية إلى جانب القضاء على السياحة. وهو ما يدخل في إطار الإرهاب الاقتصادي (Eco- Terrorism).

ولقد انتشر مفهوم آخر لدولة الإرهاب مرتبط بالدول الساعية وراء تصنيع النووي لأغراض غير سلمية وهو الإرهاب النووي (Terrorism Nuclear)، وأدى ذلك إلى نوع من التوتر في العلاقات الدولية، خاصة مع تسليط العقوبات على الدول الراعية لانتشار السلاح النووي كإيران وكوريا الشمالية. والخوف أكثر هو ولوج التنظيمات الإرهابية لمراكز تطوير الأسلحة النووية في المناطق التي تشهد اشتداد النزاعات المسلحة والعنف، ويؤدي النزاع بدوره إلى فراغ أمني يكون السبب في فشل الدولة وانتشار الجريمة المنظمة بشتى صورها، وتعتبر تجارة المخدرات من أهمها، إذ يكلف الإدمان الكثير من الخسائر البشرية، كما يعد الأساس للآفات الاجتماعية كالعنف والقتل.

وتحقق المخدرات بأنواعها (الأفيون، الكوكايين و الماريجوانا) أرباحا طائلة، وصلت إلى درجة امتلاك البارونات لأقاليم برية وبحرية كبيرة تساهم في تسهيل عملية النقل، كما يتمتعون بنفوذ واسع خاصة في المناطق الخاصة بزراعة المخدرات كأمريكا اللاتينية وعلى رأسها كولومبيا والساحل الكاريبي، وحتى تؤمن جماعات المافيا خطوط نقل المخدرات فإنها تعتمد على ما يعرف بإرهاب الناركو (Narco Terrorism)، وهو مصطلح ظهر سنوات الثمانينات، والتي تعني ضغط تجار المخدرات على الحكومة باستخدام أساليب إرهابية كالقتل، التهديد والتعذيب لمنعها من اتخاذ أي إجراء لتوقيف المتاجرة بالمخدرات.¹

¹A Guide to Different types of Terrorism. <http://terrorism.about.com> 16-9-2016
heure 13 :36

من ناحية أخرى تبنت التنظيمات الإرهابية الأكثر انتشارا في العالم كالقاعدة وداعش تقنيات حديثة للدعاية والتشهير بأعمالها كوسائل التواصل الاجتماعي، والتي مكنها كذلك من تجنيد المقاتلين عن بعد، فالإرهاب الإلكتروني (Cyber- Terrorism) يعنى كذلك باستخدام شبكة المعلومات والإنترنت والحواسيب من أجل أغراض التخريب والتدمير، مثل التسبب بسقوط الطائرات أو تصادمها عبر تزويدها بمعايير ملاحية خاطئة، أو تعطيل عمل محطات الكهرباء والمياه وشبكات الاتصال والأنظمة المصرفية، إضافة إلى التلاعب بأنظمة التشغيل والتوجيه للصواريخ الإستراتيجية وأسلحة الدمار الشامل.¹

وبالتالي تم الانتقال من خطر يهدد دولة واحدة إلى خطر عابر للقارات، يتطلب تضافر الجهود الدولية لمواجهة، لأن هدف أي تنظيم إرهابي وخاصة داعش هو العالمية، وهو ما يتضح من خلال النقاط المستهدفة في العالم، وكذا تعدد جنسيات الأفراد الملتحقة به. وهو ما يعبر عنه بالإرهاب الدولي (International-Terrorism) أي أن الدولة ليست هي بالأساس مسرح للعمليات الإرهابية. وأخذ هذا النوع أهمية بالغة خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

أما الإرهاب الجهادي (Jihadism- Terrorism) فهو مزيج من الجهاد كفكرة ومن الإيديولوجية الإسلامية، فالجهاد ينقسم إلى **greater jihad** و **lesser jihad**، فأما الأول فيقصد به تبيان المسلم الصالح لإيمانه بالله، وهو اختيار كل مسلم في الأرض حسب الشريعة والسنة ولكن بدون عنف. أما النوع الثاني فيستخدم فيه العنف ضد المسلم وغير المسلم ويحدث خلاا اجتماعيا وسياسيا. والجهاد الحالي أهمل الجهاد الأعظم وتمارس فيه كل أنواع التهريب والتعنيف بما يخالف الشريعة الإسلامية.²

زيادة على هذه الأشكال، فإن الإرهاب ما هو إلا مجموعة متراسة من الأفكار والإيديولوجيات إما المتطرفة أو المحرفة، من باب أن هناك بعض الحركات الفكرية بها العديد من التشققات بين عناصرها، فرغم انتمائهم لنفس التيار الفكري إلا أنهم يختلفون

¹ فتوح أبو ذهب هيك، التدخل الدولي لمكافحة الإرهاب وانعكاساته على السيادة الوطنية، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2014. ص44

²Teije Hidde Donker and Edwin Bakker, Jihadi Terrorists in Europe: Their Characteristics and the Circumstances in which they joined the jihad, Netherlands: Institute of International Relations, 2006.p12

في المبدأ، فنجد اتجاهها يدعو إلى التسامح ولا يخرج عن القاعدة الأساسية للفكر السليم واتجاه آخر يدعو للعنف والتكفير. كالإيديولوجية الفوضوية والعدمية مع الزعماء ماكس ستيرس، بيير برودان وميشال بوكانين، الذين لعبوا دورا هاما في نشر عقيدة القتل والعنف، وأسسوا لأفكار ترفض كل ما هو سلمي أو حتى علمي، ويعتبر سرغي نيشايف أفضل من عبر عن العدمية في القرن التاسع عشر، التي وثقها في كتابه "أسئلة وأجوبة عن الثوريين": "...يعيش الثوري (الثوري بمفهوم العدمية) ليلا ونهارا بفكرة واحدة وعلى غرض واحد وهو التدمير بلا رحمة، عليه أن يصارع بكل ثبات وبلا كلل ليصل إلى هدفه وعليه أن يبقى دوما مستعدا للقتل وتدمير كل ما يعيقه للوصول إلى هدفه".

وهو ما تكرر عمليا في مؤتمر لندن 1881 و1890 تحت اسم ultimation والذي ظهر في الواقع بصورة إرهاب الأفراد وتفجيرات وغيرهم.

وقد أعطت الحركة العدمية nihilism دفعا كبيرا للأعمال الإرهابية الفوضوية وأثرت فيها تأثيرا كبيرا مباشرا. والتنظيم العدمي كلمة مشتقة من العدم أي نفي كل شيء وعدم الإيمان به والإنكار التام لكل عقيدة وتحرير الإنسان من كل قيد. فالعدمية مصطلح ورد في كتاب الشاعر الروسي إيفان تورغيف (آباء وبنون): "لا ينوي فرض أي نظام جديد على الشعب من سلطات عليا... لكن سينبت نظام المستقبل من الحركة الشعبية وحركة الحياة، ولكن هذه هي مهمة أجيال المستقبل أما مهمتنا فهي التدمير الشامل والرهيب التام بالرحمة"¹.

- الحركات الإصلاحية:

ظهرت الحركات الباطنية في الإسلام في القرن الثاني للهجرة، ولعبت دورا كبيرا في التاريخ الروحي والسياسي للإسلام، وظلت الإمامة والخلافة موضع جدال بين العلماء والكتاب المؤرخين عدة قرون، وكان سببا في قيام الحركات الفكرية العقلانية الهادفة لإقامة مجتمع إسلامي رفيع. غير أن التفسير الخاطئ لأهداف هذه الحركات زيادة على نهاية الخلافة الإسلامية في الدولة العثمانية والغاؤها على يد مصطفى كمال أتاتورك بعد تسلمه رئاسة الدولة في تركيا عام 1924 أحدثت صدمة في العالم الإسلامي، حيث كان هناك هجمات

¹ محبوب يزيد، مشكلة معيارية في تعريف الإرهاب الدولي، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2010، ص 54

عسكرية شرسة في بلاد المسلمين بين القرنين 19 و20 وأنتج ما يعرف بمواجهة المستعمر والذي انقسم إلى تيارين رئيسين، هما:
تيار ارتكز على الفكرة الأساسية لابن تيمية الذي حسبته الجهاد يكون بالكلمة وعليه إصلاح المجتمع الإسلامي لإقامة دولة إسلامية أساسها الشريعة بعيدا عن حمل السلاح.

سنة التأسيس	الحركات
1928	حركة الإخوان المسلمين من تأسيس حسن البنا
1983	حركة المقاومة الإسلامية (حماس) بفلسطين
نهاية السبعينات	حركة الجهاد الإسلامي (كتائب الأقصى) بفلسطين
1980	حركة الجهاد الإسلامي في مصر
بعد إنهاء الخلافة	حزب الرفاه في تركيا
منذ الأربعينيات	الحركات الإسلامية في الأردن

أما التيار الثاني فيتمركز حول نقطة أساسية وهي الإصلاح والجهاد حتى قيام الدولة الإسلامية باستعمال السلاح وهو ما أنتج الوهابية، وهي تنظيم ديني للحركة السلفية التي يتنافى معناها مع السلفية التي جاء بها ابن تيمية وهي السير على هدى السلف الصالح من صحابة الرسول صلى الله عليه وسلم وتابعيه وكذلك حركة الشيخ عز الدين القسام عام 1935 بفلسطين وحركة المهديّة في السودان بقيادة محمد أحمد المهدي وكذلك السلفية مع جمال الدين الأفغاني وكذا دعاة الحركة السلفية في المغرب العربي (الشيخ محمد بن عبد الوهاب و السنوسي، عبد الحميد بن باديس..)، أحمد رضا، محمد عبدو، حركة العدل والإحسان في المغرب، والمودودي في الهند.

ثانيا: منطلقات الحركات الإسلامية السياسية:

بدأت الإيديولوجية الأصولية تحل محل الإيديولوجية الماركسية والقومية وطرحت شعار لا شرقية ولا غربية وإنما إسلامية وبالتالي نتجت المعادلة التالية:

ظاهرة الأصولية + الأفق الاقتصادي والاجتماعي المسدود + أزمة الوعي = عنف دموي

وظهر نزاع طويل بين حركة الإخوان المسلمين وجماعة الإخوان المسلمين أدى إلى صدور مؤلف السيد قطب "معالم في الطريق" الذي يعد مرجعا للعديد من التنظيمات الإرهابية كجماعة التكفير والهجرة وجماعة الجهاد وانطلاقا من تفسير خاطئ لفتوى ابن تيمية أصدرت هذه التنظيمات رسالة "الفريضة الغائبة" تدعو إلى الجهاد في المسلمين، وهو يعد كذلك المرجع لمؤلف جزائري آخر اسمه "السنة الغائبة". وتجدر الإشارة بأن أفكار السيد قطب لاقت رفضا من جماعة الإخوان و طالبوا بالعودة لأفكار مؤسس الحركة حسن البنا عام 1928.¹

حسب الدراسات فإن الإرهاب مر بأربعة موجات رئيسة:

الموجة الأولى (1879 مروراً ب 1914 و 1945)، الفوضى الروسية وحرب 30 عام في أوروبا.

الموجة الثانية (1945-1960)، حركات مناهضة للاستعمار في أفريقيا وآسيا.

الموجة الثالثة (1960- 1989)، الراديكالية في أوروبا وأمريكا اللاتينية.

الموجة الرابعة (1979 إلى غاية 2017)، الإرهاب الجهادي.²

من أجل تحقيق أهداف العمل الإرهابي فإن التنظيمات الإرهابية تفرض على نفسها سرية مطلقة وتضع قواعد تنظيمية لأفرادها بطريقة تكفل أقصى درجة من أمن الاتصال داخل التنظيم.

وأكثر التنظيمات نجاحا في ذلك هي تلك التي تكون قليلة العدد أو تلك التي تقسم نفسها إلى خلايا تضم كل منها عددا قليلا من الأفراد عادة ما يكون ما بين 3 إلى 10 أفراد ويتم توزيع الخلايا مجموعة وهناك عدة أشكال للتنظيم، كما يلي:

1. نظام الأعمدة:

أ. توزع الخلايا على مجموعة في نظام الأعمدة بحيث يخصص كل عمود منها لمنطقة معينة أو مهام معينة.

¹حسن عقيل أبو غزلة، الحركات الأصولية والإرهاب في الشرق الأوسط، عمان: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 2002، ص 159

²A Guide to Different types of Terrorism. <http://terrorism.about.com> 16-9-2016 l'heure 13 :36

ب. يتم التركيز على أمن الاتصال أو الحصول على أقصى قدر من السرية والمرونة وسرعة الحركة.

ج. تملك قيادة التنظيم السيطرة على جميع خلايا التنظيم على الرغم من أن كل خلية تملك قدرا معقولا من الاستقلال في العمليات. أشهر من استخدم هذا النوع تنظيم توبامارس في أورغواي.

2. النظام العسكري:

كما هو في الجيوش النظامية وأيضا قد يشكل التنظيم قوات تخصص للنظام و الأمن الداخلي، وقد تمتد إلى حد تخصيص مجموعات للأمن الداخلي تقوم بإعدام من يشبه بهم من أعضاء التنظيم أو من يخالفون قواعده المقررة، ويقسم التنظيم إلى خلايا بحيث يتم الاتصال ما بينها من خلال فرد يعرف بـ "حلقة الوصل" كما النظام العمودي، يكون اكتشافها سهلا لما تتصف به من تظاهر بالعمل وتعتمد على الإعلام في تغطية نشاطاتها.¹

3. النظام العنقودي:

يعتبر هذا النظام أشد تعقيدا من الأنظمة السابقة وتلجأ إليه التنظيمات عندما تتعرض لضغوط قوية من سلطات الأمن، تمتلك الخلايا الحرية الكاملة في العمل، بحيث تدير تمويلها وتسليحها وأماكن اختفائها بمجهوداتها الذاتية وتختار أهدافها وأساليب عملياتها وفق مبادئها وهي تدرك الهدف النهائي للتنظيم الإرهابي. يوصف هذا النظام على أنه خلايا متفرقة ومنتشرة على نطاق جغرافي واسع أو في أماكن مختلفة داخل مدينة واحدة يربطها معا الانتماء لتنظيم واحد ويؤمن بفكر واحد ويسعى لتحقيق أهداف واحدة.

يضمن هذا النظام أمنا مطلقا لأعضاء التنظيم بحيث إذا سقطت خلية تبقى باقي الخلايا آمنة لا صلة بينها وبين الخلية التي سقطت وتلجأ التنظيمات الإرهابية إلى توسيع هذا النظام في حالتين:

أولاهما عندما يتعرض التنظيم لخطر الاختراق أو لضبط بعض عناصره أو يقع تحت ضغط مؤثر من السلطات بعد قيامه بعملية كبيرة. ثانيهما عندما يبدأ التنظيم في القيام بعملية

¹-نواف قطيش، الأمن الوطني وإدارة الأزمات، عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، 2011، ص ص 91-90

إرهابية واسعة النطاق في وقت لم يكن فيه مستعدا تنظيميا لذلك و لكن اضطرته الظروف للقيام بهذه العملية.¹

ثالثا: البعد الأمني لسياسة دول غرب أوروبا:

لقد تم ربط مصطلح الأمن بمفهوم التهديد، بحيث كلما كان هناك تهديد على الدولة أو المجتمع كلما انتقص الأمن والعكس. ورواد الطرح الواقعي لم يخرجوا عن نطاق مسلماتهم القاضية بربط الوجود والبقاء والمصلحة بعامل القوة، ونفس الشيء بالنسبة للأمن فحسبهم لا يمكن الوصول إليه والمحافظة عليه إلا بامتلاك القوة، وكل الأنظمة الأمنية لا بد من توجيهها تجاه دول أخرى أو التهديدات الخارجية والمواجهة لا تتم إلا بالوسائل العسكرية. لكن ظهرت فئة من المنظرين الأكاديميين انتقدت هذا الطرح، ودعت إلى وجوب توسيع دائرة البحث في المجال الأمني، وكذا التنوع في الوسائل الضامنة لنشر الأمن. ومن بينهم **Robert Macnamra** الذي أكد على ضرورة التنمية للنهوض بالأمن: "الأمن ليس المعدات العسكرية وإن كان يتضمنها، والأمن ليس النشاط العسكري وإن كان يشملها، إن الأمن يعني التنمية وبدون التنمية لا يمكن أن يكون هناك أمن، فإذا لم توجد هناك تنمية داخلية أو على الأقل درجة أدنى منها، فإن النظام والاستقرار يصحان أمرا صعبا".² ولقد أشار **Wolfers** إلى أن الأمن ثروة لا بد من السعي لاكتسابها بجل الوسائل، وليس فقط بالوسائل العسكرية، وانتقد التشبيه الذي وضع للأمن، بحيث اعتبره بعض المفكرين لعبة والذي يفوز بها بطل. بحيث حسب الأمن قيمة معيارية تمتلكها أمة دون أخرى، أو تطمح لاكتسابها، دون أن يعتبر ذلك ميزة باعتبار أن من يمتلك الأمن ليس أحسن من الآخر.

كما أوضح **Bernard Brodie** أنه لا يمكن تحقيق أمن مطلق، فهو جزئي إذ يتداخل مع العديد من المجالات ويمكن أن يكون هناك ثغرات أمنية في مجال أو آخر. هذه الفكرة

نواف قطيش، مرجع سابق، ص 92¹

²David A. Baldwin, The Concept of Security, (Review of International Studies), British International Studies Association, 1997), P.P. 23-25

تتضارب و تصرّح الجنرال **Jacob L. Devers**: "الأمن القومي شرط لا يمكن تحديده، إما أن نكون آمنين أو نحن يجب أن نكون غير آمنين، لا يمكن أن يكون لدينا أمن جزئي، إذا كنا نصف آمنين فقط، فنحن لسنا آمنين على الإطلاق".

"...National Security is a condition which cannot be qualified. We shall either be secure, or we shall be insecure. We cannot have partial security. If we are only half secure, we are not secure at all..."

من جهته فقد اعتبر **Barry Buzan** البحث عن تعريف محدد للأمن لا مبرر له: "لا حاجة لتقديم تعريفات محددة للأمن، كونه عملاً متخلفاً في العلاقات الدولية"، بل يجب البحث عن تطوير مفهوم الأمن من خلال الانتقال من المستوى الداخلي إلى المستوى الخارجي في إطار الأمن الإقليمي والأمن المشترك الذي يعتبر أكثر فعالية في الحفاظ على الأمن، وهي الفكرة الأساسية في الإستراتيجية الأمنية المشتركة الأوروبية. فدول أوروبا وبالتحديد دول غرب أوروبا تعي بأن أمنها الداخلي لا يحدث إلا بضمان الأمن الإقليمي¹. وعلى هذا الأساس فإن هذه الدول على غرار دول العالم تسعى لمواجهة كل ما يهدد مصالحها وخاصة الجوانب الأمنية منها، وذلك على مستويين: الاتحاد الأوروبي وحلف الشمال الأطلسي بما أنها تمثل ليس فقط عضو منتسب، وإنما عضو مؤسس لهاتين المنظمتين، وعليه فإن كل القرارات الأمنية أو السياسات الدفاعية مرتبطة بدرجة كبيرة بالاتحاد الأوروبي وبدرجة أقل بالحلف الأطلسي.

أول استراتيجية لمكافحة الإرهاب كانت سنة 2005، بعد هجمات نيويورك 2001، مدريد 2004 ولندن 2005، وتم إدراج الإرهاب ضمن أكبر خمسة تهديدات للاتحاد الأوروبي، إلى جانب انتشار أسلحة الدمار الشامل، النزاعات الإقليمية، الدولة الفاشلة والجريمة المنظمة إضافة إلى الهجرة الغير شرعية، مشكلة اللاجئين وقضايا البيئة. (تهديدات ثانوية).²

¹-David A. Baldwin, Ibid, p26

²-Afet SEDE, **Towards a New European Security Strategy? Assessing the Impact of Changes in the Global Security Environment.** Directorate- General For External Policies, Policy Department, European Parliament, 2015.P.15

وبعد التغيرات السياسية في الدول العربية، شهدت دول أوروبا أكبر نسبة لهجرة اللاجئين فاقت نسبة اللجوء المسجلة في الحرب العالمية الثانية، وما زاد من حدة الوضع تكثيف العمليات الإرهابية المتبناة من تنظيم القاعدة بشق فروعه، وبروز تنظيم داعش أكثر انتشارا واتساعا مستندا على مفهوم الخلافة.

المشكل الأساسي لأوروبا هو وجود خلايا للقاعدة وداعش على أراضيها، والذي صعب من موقفها هو جنسيات المنتسبين لهاذين التنظيمين الإرهابيين، بحيث أغلبهم من المغتربين أو حتى من الأوروبيين. ويمثلون الجيل الثاني أو الثالث من المهاجرين القادمين من الدول الاستعمارية القديمة خاصة شمال إفريقيا. بحيث أصبح هؤلاء يشكلون كتلة مجتمعية مهمة، تتراوح أعمارهم ما بين 19 إلى 59 سنة، أي السن المثالية للاندماج والتغلغل في أوروبا سواء من خلال المدارس، الجامعات أو حتى المؤسسات الإدارية والاقتصادية وكما هو مسجل في الأجهزة الأمنية الأوروبية، فإن أغلب الإرهابيين تربطهم علاقة أسرية أو يقيمون في حي واحد، وهو دلالة على التأثير المباشر للتقارب العائلي والجغرافي في نشر الأفكار المتطرفة، وهو ما يفسر كذلك تواجد العنصر النسوي بكثرة في العمليات الإرهابية خاصة المتبناة من قبل تنظيم داعش.

من جانب آخر تم ملاحظة وجود عناصر إرهابية مسبقون قضائيا بتهمة حيازة أسلحة دون رخصة أو القيام بأعمال شغب.

تسعى التنظيمات الإرهابية إلى إلحاق أكبر قدر ممكن من الخسائر المادية والبشرية للنقاط المستهدفة خاصة غرب أوروبا، فتعتمد على التنوع في الوسائل والتقنيات لتحقيق ذلك، فهي لا تتخذ فقط شكل تنظيم بل وحتى شبكة، خلية أو فرد (الذئب المنفرد)، وهذا في حالة ما كان هناك تضيق أمني. كما تعتمد أكثر شيء على الإرهابيين المقيمين في نقاط الاستهداف قصد كسب الوقت وتسهيل القدرة على الفرار. مع التنوع في الوسائل الإرهابية المستخدمة أهمها التفجيرات، العمليات الانتحارية، الدهس، والقتل بالأسلحة اليدوية التقليدية والأوتوماتيكية. واختيار الأماكن التي تعج بالمواطنين خاصة وقت الاحتفالات والمناسبات، كما حدث في عملية دهس المواطنين بشاحنة في فرنسا ما أدى إلى مقتل 84 شخص. وتستهدف الأماكن ذات الطابع الدولي كالمطارات، القنصليات، لإضفاء العالمية

على التنظيم الإرهابي مثل تفجير مطار بروكسل ببلجيكا. مع مهاجمة دور العبادة معقل الأمن والسلم، للإيحاء بانعدام الأمن وزرع الخوف.

لقد تطورت أساليب التي تنتهجها التنظيمات الإرهابية خاصة ما تعلق بالتجنيد، فتتنظيم القاعدة كان يعتمد على التجنيد الميداني، أي تقوم بنقل الإرهابيين إلى أفغانستان مروراً بكل من لندن وباريس لتلقي التدريبات الخاصة بطرق القتال واستخدام الأسلحة، لكن مع بروز التكنولوجيا أصبح من السهل على العناصر الإرهابية تلقي التدريبات اللازمة عن بعد، فتتنظيم داعش لا يكتفي بمنطقة التجنيد في الرقة السورية، بل اعتمد على وسائل التواصل الاجتماعي للدعاية والتشهير بأعمال التنظيم خاصة تلك المتعلقة بتصفية الرهائن. كما يتم توظيف التكنولوجيا للقيام بالعمليات الإرهابية عن بعد عن طريق اختراق الأجهزة الأمنية وتضليلها.(فيروسات، أجهزة التحكم عن بعد، هواتف نقالة ذكية ببرامج مانعة للتتبع الأمني أجهزة لتزوير الوثائق الشخصية)، وحتى التواصل مع تجار الأسلحة في السوق السوداء.¹

كما تقوم التنظيمات الإرهابية باستغلال مناطق النزاع والتوتر في العالم للسيطرة على مخازن العتاد العسكري، والتي تعد كمكسب حقيقي لها لتحقيق وزيادة قوتها، وهو ما مكن تنظيم داعش من التوسع والتحكم في أقاليم ذات أهمية طاقوية كالعراق وليبيا وفرض سلطتها عليهما. وانتهزت فرصة تدفق اللاجئين على أوروبا للتغلغل بينهم وكذا الاستفادة من رفع الرقابة على الحدود الجامعة لدول غرب أوروبا المرتكز أساساً على مبدأ شنغن، ما يضمن سهولة التنقل والهروب.

إن دول غرب أوروبا على يقين بأن الاستراتيجيات الأمنية السابقة لن تنفع في ظل وجود خطر يهدد مصالحها له هيكل لا تتطابق مع الإجراءات المتخذة. فهو لا تماثلي وهجين، ويمتلك القوة مثل تنظيم داعش، فحسب تحاليل المؤسسة الخدمانية لبريطانيا في لندن، فهناك ثلاثة دروس يجب تعلمها:

1. داعش تدافع عن الإقليم الذي تتحكم به وهي قوية حتى تحت الهجمات الجوية.
2. داعش لديها القدرة على التحكم بأي منطقة.

¹Teije Hidde Donker and Edwin Bakker, Ibid, P.P.55-70

3. داعش لديها علاقة بالجغرافية، حيث قامت بإسقاط الحدود بين سوريا والعراق، وسيطرت على المناطق الحيوية خاصة منابع الطاقة¹. والتنظيمات الإرهابية واسعة الانتشار، و تعداد المقاتلين أصبح غير ممكن، وهذا الاتساع شمل كذلك التسليح المستخدم في الدعاية وبث فيديوهات على المباشر وكذلك طرق القتال.

أ-خطوات إدارة الحدث الإرهابي:

- تحميل المواطن المسؤولية في عملية الوقاية من خلال تكوينه حول المخاطر الأمنية خاصة في المدارس من الفترة الابتدائية إلى نهاية الدراسة.
- إعلام مباشر وسريع للمواطنين وبكل صراحة، دون إخفاء أي تفصيل، وذلك باستخدام وسائل الإعلام الحديثة كوسائل التواصل الاجتماعي.
- تسجيل الجهاز المدني في إطار الحركة الجموعية ومنحه مكانة أكثر فعالية وعملية.
- التعامل مع ثقافة الخطر في أعلى مستوى في الدولة، من خلال التكوين والتربصات، والقيام بتمارين حول إدارة خطر الإرهاب.
- الانضباط في التمارين الأمنية والسعي لتوفير وسائل الطوارئ الضرورية، مع ضرورة تشغيلها بشكل دائم لضمان عملها وقت الحاجة.
- الاعتماد على نظام الإنذار المبكر، المرتكز على ضرورة تطوير الحاجيات وتحديد مصادر الخطر وتقديم نصائح تقنية لدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي حول نقاط التدخل، ووضع السيناريوهات المحتملة وخلق معايير عملية شاملة، مع تطوير التعليم منتقاة من التجارب السابقة.
- الوقوف على المسيرين والإشراف على تكوينهم ومتابعة عملهم ميدانيا².
- تبادل المعلومات وبناء القدرات التحليلية إنطاقا من اليوروبول، وذلك بوضع لائحة للمشتبه فيهم وأصحاب الجناح الإرهابية³.
- تبني استراتيجية بعيدة المدى لمواجهة الراديكالية والإرهاب من خلال:

¹ -Ibid., P.P.55-70

²-Rapport du Groupe de Diagnostic Stratégique N°26° Session Nationale « sécurité et justice » **La Gestion de Crise en Europe**, 2014-2015, P.P.55-56.

³Afet SEDE, Ibid, P.46

1. محاربة تمويل الإرهاب، كما جاء في الاجتماعين الطارئين، الذين عقدا بعد أحداث 11-9 وكان الهدف منهما التركيز على خطر الإرهاب لكن عن طريق ربط السياسة بالقانون، أي وضع معايير انطلاقا من السند القانوني، والاتصال مع دول الجنوب لضمان غلق منافذ التمويل.
2. تأمين الحدود والنقل. مع تكثيف الرقابة على السلع والأفراد خاصة الوافدين من مناطق النزاع.
3. خلق تعاون ذكي، خاصة مع الحلف الأطلسي لمواجهة الأعداء المشتركين.
4. توسيع العلاقات إلى خارج الدول الأوروبية (دول BRICS، القوى الإقليمية في آسيا وأمريكا اللاتينية).
5. إنتاج الأمن السبراني تجنباً لأي هجمات إلكترونية تساعد على القيام بالعملية الإرهابية.
6. تبني استراتيجية الأمن البحري سنة 2014، لمقاومة الهجرة الغير شرعية وتداعيتها على الأمن الأوروبي، من خلال :
 - تأسيس فرقة خاصة لمتابعة الوضع، تتضمن أصحاب الكفاءات.
 - الاعتماد على المواطنين في التبليغ عن أي عملية إرهابية ومكان حدوثها، وكذا اعتبارهم كشهود عيان يمكنهم التعرف على الفاعل ومجريات الحدث.
 - إرسال رسائل نصية للمواطنين عبر الهواتف الذكية واستحداث تطبيقات لإعلام المواطنين بالحدث وكذا تنبيههم في حال وجود عملية إرهابية مزدوجة.
 - السهر على توفير الأخبار العاجلة المستندة على وقائع حقيقية دون تزييف.
 - الإشراف على تحضير الندوات الصحفية وقت الحدث الإرهابي، ونقل المعلومات بكل شفافية وصراحة، مع توفير مختلف الإحصاءات الخاصة بحجم الخسائر وعدد الضحايا.¹
 - استغلال كل الوسائل ذات التحكم عن بعد للسيطرة على العملية خاصة في حال تفكيك القنابل.
 - الحد من التنقلات الوزارية، حتى تتمكن الأجهزة المعنية بعملية الإدارة من القيام بعملها.

¹ La Gestion de Crise en Europe, Ibid., P.P.57-58

-الاتفاق مع وسائل الإعلام على فسخ المجال لفرق الإنقاذ لإسعاف الضحايا، وعدم إحراج الضحايا وأقربائهم بالأسئلة، مع ضرورة عرض أشرطة الفيديو عليهم قبل بثها، تفاديا لأي انعكاس سلبي على نفسياتهم.

-الاتفاق مع متعاملي الهواتف النقالة ومسيري الساتيليت على ضمان عدم انقطاع البث وكذا القدرة على الاتصال المجاني، لتسهيل عملية الإغاثة وتبادل المعلومات.

-توحيد التطبيقات على المستوى المركزي، وتقوية الاتصال ما بين الوزارات، وهو ما يقوي عملية السيطرة على الوضع الأمني.

-تشكيل فرقة من القطاعين العام والخاص مهمتها الإشراف على عملية بناء السلم، ويجب أن يكونوا من ذوي الخبرة ومكونين لمثل هذه الحالات.

-الاعتناء بالجانب النفسي والمادي للضحايا.

-التوفيق ما بين ميزانية الدولة و متطلبات أجهزة الأمن، استنادا على آلية "اقتصاد الأمن في حالة السلم"*، باعتبار أن عملية بناء السلم تقوم على عنصرين أساسيين هما: البعد الأمني و البعد الاقتصادي. وبالتالي الاعتماد على ميكانيزم يضمن وجود سيولة مالية لتغطية تكاليف إعادة بناء الأماكن المتضررة من التفجيرات وكذا تعويض الخسائر المادية للضحايا، إلى جانب التكفل بعائلاتهم وذلك دون الانتقاص من الميزانية المالية المخصصة لتسيير شؤون الدولة.

-متابعة المسؤول عن العملية الإرهابية سواء كان فرد، شبكة أو تنظيم بالوسائل القانونية، ودول غرب أوروبا وضعت قوانين خاصة تستطيع بموجها توقيف و اعتقال أي مشتبه ذي صلة بالإرهاب.¹

ب- معيقات تنفيذ الإجراءات الأمنية:

واجه تنفيذ الإجراءات الأمنية عدة معيقات أهمها:

* هذه الإستراتيجية مقبسة من فكرة اقتصاد الحرب، ما يعني تسخير كل إمكانيات الدولة في مواجهة خطر الإرهاب، أي لا يتم الاكتفاء بالوسائل العسكرية والأمنية، وإنما تستغل كل الجوانب النفسية، الاجتماعية والاقتصادية للتقليل من الأضرار المادية والبشرية.

¹- La Gestion de Crise en Europe, Ibid., p 58

أ- فضاء شنغن ومشكلة اللاجئين: المشكل الأساسي في منطقة شنغن ليس فقط كيفية تقاسم أعباء اللاجئين، ولكن كيف نفرق بين من هو اللاجئ ومن هو الإرهابي، خاصة وأنه في تلك الفترة شهدت أوروبا أهم الهجمات الإرهابية، وكان جل منفذها يتنقلون بكل سلاسة من دول غرب أوروبا إلى مناطق تجنيد الإرهابيين في منطقة الشام وخاصة في الرقة السورية، ويعودون مدججين بالأسلحة والأفكار الداعشية. ومن ناحية أخرى كانوا ينفذون عمليات إرهابية في أحد دول شنغن، ويفرون إلى الدول التابعة للمنطقة دون أي رقابة. فبدل أن تكون هذه المنطقة عاملاً لإنجاح التكتل الأوروبي أصبحت تمثل خطراً حقيقياً للأمن الأوروبي، خاصة دول غرب أوروبا مادامت هي المستهدف الأول، ونقطة التجنيد الاحتياطية بعد سوريا والعراق.

ب- ترتيبات انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي: بغض النظر عن الخلافات الموجودة بين دول غرب أوروبا حول مصير العلاقات السياسية الاقتصادية والأمنية مع بريطانيا، فإنه من الضروري تبين الخلل الأمني الذي سببته خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. فزيادة على كون بريطانيا عضواً فعالاً في الاتحاد الأوروبي، فإنها تعد الركيزة الأساسية للأمن في أوروبا. بما أن الإستراتيجية الأمنية الأوروبية قائمة أساساً على محور فرنسا-ألمانيا - بريطانيا بحيث أي قرار عسكري أو أمني لا يمكن تنفيذه إلا بموافقة هذه الدول الثلاثة. وعليه فإن انسحاب بريطانيا لا يعني فقط خسارة اقتصادية، وإنما خلق فجوة أمنية في أوروبا.

وبالتالي فإن الاتحاد الأوروبي وعلى رأسه دول غرب أوروبا أمام معضلة أمنية لا تحل إلا بوجود بديل لبريطانيا، وهنا تكمن المشكلة، بحيث الدولة التي ستنبو عن بريطانيا لابد لها أن تكون بنفس درجة قوتها، وهي غير موجودة داخل الاتحاد، خاصة وأن جل الاستراتيجيات التي وضعت للتصدي للتهديدات الأمنية الكبرى ومنها الإرهاب مبنية أساساً على ما تملكه كل دولة من دول الاتحاد من تجهيزات، وتناسب مع الإمكانيات العسكرية والأمنية التي توفرها.

ج. صعود اليمين المتطرف وبروز الإسلاموفوبيا: ظهر عند الغرب نوع من الخوف من الإسلام، وكانت الموجة الأولى من الإسلاموفوبيا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية أما الموجة الثانية فكانت بعد 2011، وبداية التدفق الكبير للمهاجرين واللاجئين على أوروبا. وواكب هذه الأحداث القيام بعمليات إرهابية على الأراضي الأوروبية

كلها متبناة من طرف إما القاعدة أو داعش، باسم الجهاد الإسلامي. وأفضع عملية هي حادثة الدهس في جويلية 2016.

من ناحية أخرى حصلت التيارات اليمينية المتطرفة على المزيد من المقاعد، وظهرت جماعات مسيحية متشددة، كانت تنادي بخطابات الكراهية والإسلاموفوبيا. ولقد دعا إلى تشديد قوانين الهجرة وعرقلة الاستفادة من الخدمات الاجتماعية. وقامت هذه الدول وأولاهها فرنسا وبلجيكا بسن قوانين تمنع ارتداء الحجاب في المؤسسات الخاصة والعمومية، ووصلت لدرجة منعه في الساحات الكبرى للمدن. ولقيت تأييدا من محكمة العدل الأوروبية معتبرة أن أي رمز إسلامي هو تعدي على حرية الفرد الأوروبي، وكذا منع الأذان للصلاة فيها.

د . عودة الإرهابيين إلى أوروبا: حسب الدراسات فإن من بين المجندين أو المقاتلين في صفوف التنظيمات الإرهابية يوجد عدد كبير منهم أوروبي الأصل، وكل الدول الأوروبية، على رأسها دول غرب أوروبا وضعت أمام الأمر الواقع، وهو عودة الإرهابيين الأوروبيين إلى بلدانهم. ولقد رفضت العديد من الدول الأوروبية عودتهم، خاصة المحتجزين من قبل قوات سوريا الديمقراطية (قسد) بقيادة الأكراد، و حذرت تلك الدول من إعادة مواطنيها.

خاتمة:

النزاعات على اختلافها تشكل خطرا حقيقيا على الدول، فهي نتاج الثغرات الأمنية الموجودة إما على أراضيها أو الأراضي المتاخمة لها. ففي حالة النزاعات الدولية الهدف الأسعى هو حماية الحدود وتدخل في إطار الحروب النظامية وبالتالي تخضع للتقنين، وهو ما كان منتشرا في السنوات الماضية، لكن مع بروز العولمة والتكنولوجيا التي أتاحت فرصة الاحتكاك بالمجتمعات الأخرى وتصادم المصالح السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ظهرت نزاعات أشد خطورة على الأمن وأكثر دموية، والميزة الأساسية بها أنها غير نظامية أو ما يعرف في الدراسات الأمنية بالنزاعات اللاتماثلية، وعلى رأسها الإرهاب.

دول غرب أوروبا التي شكلت المنطقة النموذج في الأمن والاستقرار، ومهد الحريات والديمقراطية كانت تؤمن دائما بالخطر الخارجي، غير أن هذا المعتقد زال بظهور قيادات مهمة في التنظيمات الإرهابية في قلب أراضيها. أثرت بشكل كبير على المنظومة الاجتماعية

والسياسية والأمنية في أوروبا، حيث خلفت العمليات الإرهابية العديد من القتلى في صفوف المدنيين وحتى العسكريين، وتسببت في خسائر مادية، ونتيجة لذلك ظهر نوع من الرهبة والخوف لدى المواطنين الأوروبيين من تكرار العمليات الإرهابية التي أصبحت كجزء لا يتجزأ من الاحتفالات، كون هذه التنظيمات تستهدف التجمهر لإسقاط أكبر عدد من الضحايا ما يعد ضرباً للاقتصاد والسياحة الأوروبية. وتعمل على إضفاء العالمية على إجرامهم من خلال استهداف المطارات كما حدث في مطار بروكسل ببلجيكا. ما زاد من حدة الوضع أن معظم منفذي هذه العمليات يقطنون أوروبا، وعليه ظهرت معضلة أمنية أمام الدول الأوروبية تستدعي استراتيجية فعالة لإدارتها، بشكل يقضي على خطر الإرهاب دون المساس بالتركيبة الاجتماعية بها، وبطريقة تتجنب فيها الكراهية والضعينة فيما بين المواطنين لأسباب دينية وعرقية.

قائمة المراجع:

الكتب باللغة العربية:

1. الخزندار سامي إبراهيم، إدارة الصراعات وفض المنازعات، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2014.
2. أبو غزلة حسن عقيل، الحركات الأصولية والإرهاب في الشرق الأوسط، عمان: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 2002.
3. أبو ذهب هيكمل فتوح، التدخل الدولي لمكافحة الإرهاب و انعكاساته على السيادة الوطنية، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2014.
4. يزيد مهبوب، مشكلة معيارية في تعريف الإرهاب الدولي، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2010.
5. قطيش نواف، الأمن الوطني وإدارة الأزمات، عمان: دار الراجحة للنشر والتوزيع، 2011.

الكتب باللغة الأجنبية:

- 1-Teije Hidde Donker and Edwin Bakker, **Jihadi Terrorists in Europe: Their Characteristics and the Circumstances in which they joined the jihad**, Netherlands: Institute of international relations, 2006.
- 2- AFET SEDE, **Towards a New European Security Strategy? Assessing the Impact of Changes in the Global Security Environment**. Directorate-General For External Policies, Policy Department, European Parliament, 2015.p15
- 3-Cohen Raymond, Threat Perception in International Crises, **political Science quarterly**, vol°93,n°1,1978

الأمطروحات:

- Katouya Keven, Réflexion Sur Les Instruments de Droit Pénal et Européen de Lutte Contre Le terrorisme, thèse de doctorat en droit, Faculté de droit et de sciences économique et gestion, Université Nancy 2, Paris,2010.

المقالات:

1- Baldwin David A., The Concept of Security, Review of International Studies, British International Studies Association, 1997.

2-Rapport du groupe de diagnostic stratégique N° 26^e session nationale « sécurité et justice » La Gestion de Crise en Europe, 2014-2015.

-A Guide to Different types of Terrorism.<http://terrorism.About.com> 16-9-2016, l'heure 13 :36